قضايا سياسية

اسم المقال: أثر القيادة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التقدم التكنولوجي والمتغيرات السياسية في مجتمعاتنا العربية
اسم الكاتب: م. انسام فائق العبيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7552
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 14:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر القيادة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التقدم التكنولوجي والمتغيرات السياسية في مجتمعاتنا العربية▽

The impact of administrative leadership in higher education institutions in light of technological progress and political changes in our Arab societies

المدرس انسام فائق العبيدي* Ansam faik Al Obidi

الملخص

ان عالمنا المعاصر اجتاحته موجة من التغييرات الشاملة لا على مستوى تأثيرات المستجدات المعرفية وفقا للثورة التكنولوجية اللحظية التطويرية فحسب بل ان المعالم العولمية المنحى الطاغية في التوجهات الايديولوجية او التحولات الرقمية و التوجهات الاقتصادية في مجالات حياتنا الانية كافة اوجدت بمجملها سلسلة من التحديات و الازمات و التطورات على كافة الاصعدة و التي اثرت في الان ذاته في توجهات و حدود السيادة الوطنية و القيادات الفكرية وفقاً للمفاهيم المستحدثة على المستوى الانساني كحقوق الانسان والحريات و خصوصية النظام الديمقراطي حيث فرضة رياح التغيير العالمية نهج حديث للسياسات الاقتصادية و الثقافية و التعليمية في تفعيل للتوجهات العلمانية و الادارة و القيادة الليبرالية في معايير تتفاقم في متغيراتها و تأثيراتها السلبية منها خاصة على خصوصية تكوين مجتمعاتنا العربية ومستقبلها. لقد هدفت الدراسة الى القاء الضوء على طبيعة التحديات و المتغيرات العالمية المتفاقمة التي تخضع لها القيادات السياسية والاقتصادية و مدى تأثيراتها على طبيعة عمل القيادات التعليمية والادارية لمؤسسات التعليم العالي خاصة في ظل التغيرات السياسية المتلاحقة و التطورات التكنولوجية ووفقا لتلك الاشكاليات و الكيفية التي تستوجبها ادارة الازمات فان معايير استحداث استراتيجيات اصلاحية تطويرية من قبل القيادات السياسية لرفد القيادات التعليمية بما يدعم الاثراء التطويري للثروة البشرية في مجمل التقسيمات المجتمعية اصبح ضرورة و بما يتناسب و حجم المتغيرات و التي تستوجب اعتماد نتاج الدراسات التحليلة و الاحصائية المسحية الشاملة لكافة التحديات و الصعوبات والامكانات المتاحة في الان ذاته التي يستوجبها التغيير الاصلاحي الشامل وفق تخطيط استراتيجي يعتمد الرؤى الاستشرافية المستقبلية في مشاركات

▽ تاريخ التقديم : 2023/7/8 تاريخ القبول: 2023/8/12 تاريخ النشر: 2023/9/31

* كلية العلوم _ جامعة بغداد ansam.faik@sc.uobaghdad.edu.iq

فاعلة مثمرة بين مختلف القيادات العليا التخصصية والقطاع الخاص و المستثمرين و المانحين في كافة مجالات الدولة لضمان التحول الرقمي لا على مستوى التطويري فحسب بل في تحديد السياسات التنفيذية واستحداثات البنى التحتية الالكترونية لكافة مرافق الدولة .

لقد توصلت الدراسة الى توصيات عديدة تصب في مجملها في الكيفية التطويرية التي تمكن القيادات من اداء دورها الفاعل و خلق سياسات قيادية وفق التخصصات التنفيذية في صيغ تعاونية مع دول التجارب الناجحه لتنظيم برامج تدريبية تعمل على بناء القدرات و استثمار الطاقات لتنمية المهارات القيادية الابداعية لحل الازمات السياسية و ادارة المخاطر و اعتماد نظام الحوافز التشجيعية مادية و معنويه لرفع الكفاءات الابداعية و فتح اكاديميات قيادية تخصصية تأهيلية تعمل على ارساء قواعد اهمية التحليل و الاستقصاء للمعوقات و التخطيط الاستراتيجي والاستثمار التطويري للكوادر البشرية تحقيقا للاقتصاد المعرفي و التطوير الانتاجي لا الاستهلاكي و قيادات لتكون خطى اصلاحية تكاملية اعداداً و تنفيذاً بالصيغ الامثل في البناء المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية ، القيادة ، الإصلاح ، التغييرات السياسية,التعليم , استراتيجيات استشرافية مستقبلية

Abstract

The inevitable necessities to sustain societal development in proportion to the variables and internal and external challenges witnessed by the current era by adopting the foundations of analysis and identification of those challenges, where demographic changes in population, catastrophic health and economic crises, and the accompanying value and societal changes affected by external factors that swept the world between the characteristics of globalization to the technological revolution and electronic spaces The nature of the comprehensive change of lifestyles in its entirety led to a radical transformation of a digital, electronic and informational world, all of which necessitated a re-evaluation and construction of the basis for building societies, which is the educational process and its leadership The study aimed to identify the nature of leadership and the importance of their policies to change, reform and development in educational institutions which are dominated by stagnation, and limited aspirations and clarify how to put reform strategies into actual implementation through the performance of each aspect of society economic, educational, social and cultural role vital effective for change and building a better community.

Keywords : Keywords: Educational Policy, Leadership, Reform, Political Changes, Education, Future StrategiesVisions.

المقدمة

ان الاستقرار السياسي الذي يعتبر بمثابة العاكس الثقافي و الفكري و الايديلوجي لاي دولة يعتبر كنتاج تعليمي تربوي نابع من خصوصية و كينونة الانظمة التعليمية المسؤولة عن التربية و التقويم الفكري لذا فأن العملية تبادلية بين الاستقرار السياسي و خصوصية العملية التعليمية حيث الشرعية السياسية المحققة للاستقرار السياسي يكون للعملية التعليمية دورا حيويا اساسيا في تحقيقها لذا يتحتم على القيادات السياسية و التعليمية التعاون المثمر لتقدم و تطور و استقرار بناء السلام المجتمعي. أدت طبيعة التغييرات الشاملة لأنماط الحياة في مجملها إلى تحول جذري وفق انماط عالم رقمي إلكتروني تفاقمت نتاجاتها السلبية حتى شكلت خطراً جسيماً مهدداً لرصانة البناء المجتمعي. مما استدعى ضرورة إعادة تقويم أسس بناء مجتمعاتنا العربية في خطوات اصلاحية تعتمد اعداد القيادات التعليمية التربوية و حتى السياسية و الاجتماعية لمواجهة التحديات المستقبلية تفعيلاً لدورها الحيوي الاصلاحي بما يتناسب و مقتضيات بناء المجتمعات الرقمية وفق اسس انسانية المنحى من الاهداف الى المعطيات الى المخرجات. لقد انتهى عهد تحجيم دور العملية التعليمية وفق نمطية نقل و حفظ المعلومات واعادة تلقينها في اجابات الامتحانات كون الكفاءات القيادية على اختلاف تخصصاتها هم نتاج العملية التعليمية الابداعية الابتكارية النهج و المحتوى. لذا فان الاصلاح التعليمي هو المحور الجوهري لصلاح النظام السياسي والاقتصادي وفق اليات تفاعلية ضامنة الاثراء للنظام التعليمي و قياداته الادارية وفقاً لسياق عالم متطور لحظيا استوجب التغيير الشامل المتجدد في طرق المعرفة و تحدياتها في غرس حضاري تطويري يستوجب التفكير و النقد و التحليل و الابداع لاعداد اجيال لا يكون حدود ادائها عند مواكبة التطورات التكنولوجية في توجهات استهلاكية فحسب بل العمل على مواجهة تحديات المستقبل باعتماد اسس الابتكار و الابداع الانتاجي المثمر في جميع الجوانب الحياتية المجتمعية

- فرضية البحث :

ان طروحات البحث تحاول التنوير على طبيعة العلاقة بين التعليم و السياسة وهل اصلاحات التعليم تؤثر و تتأثر بالتحديات السياسية التي تجتاح دولنا العربية وتحد منها و الى اي مدى و هل من معالجات ضرورية انية النتائج؟

- اهمية البحث :

ان اهمية البحث نتاج اهمية العملية التعليمية و قياداتها الادارية في بناء السلم و الامن المجتمعي من خلال علاقتها الوثيقة بالعملية السياسية و بنائها من خلال الطروحات التي توضح تفصيلياً تلك الاهمية.

- اهداف البحث : ترتكز اهداف الدراسة بما يلي :

➢ التعرف على ماهية القيادة واهمية دورها على اختلاف تخصصاتها سواء على مستوى القيادات الادارية و العلمية و السياسية.

➢ ماهية تأثيرات الانظمة السياسية في تكوين و توجهات العملية التعليمية .

➢ ايضاح الاستراتيجيات الاصلاحية التي تتمكن فيها القيادات التخصصية من تحويل التحديات و المعوقات الى اسس تغيير واصلاح.

- منهجية البحث : اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي بأستقصاء و تحليل المعطيات بالصيغ الموضوعية لتوضيح الاهداف المطلوبة من الدراسة .

- مشكلة البحث :تتمحور مشكلة الدراسة بطرح التساؤلات الاتية :

➢ هل هنالك علاقة بين اصلاح العملية التعليمية و الاستقرار السياسي ؟

➢ هل اصلاح القيادات يؤثر في تنفيذ المسار الاصلاحي للعملية التعليمية؟

➢ ان التحول الرقمي يحتاج البنى تحتية و تدريبات تقنية فهل بعد عامل رفع التخصيصات المالية للعملية التعليمية ضرورة ؟

- هيكلية الدراسة : تقسيم الهيكلية الى :

المقدمة

المحور الاول : القيادات السياسية اثرها في العملية التعليمية

المحور الثاني اهمية تعزيز المبادئ و القدرات القيادية في اصلاح مؤسسات التعليم العالي

المحور الثالث : اصلاح القيادات الادارية في مؤسسات التعليم استشراف الرؤى المستقبلية.

الخاتمة: تتضمن الاستنتاجات و التوصيات

و في استعراض لبعض الدراسات السابقه لما يتعلق بالسياسات التعليمية و قياداتها :

" حرصت الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية مؤخرا على مراجعة سياستها وأنظمتها التعليمية مراجعة متكاملة لكي تتمكن من إدراك مواطن القصور فيها والعمل على تطويرها، نظرا لإدراك هذه الدول أن التعليم

هو مفتاح التقدم والرقي للمجتمعات، وهو أيضا الطريق الأمثل الذي من خلاله يتم بناء الموارد البشرية وتحقيق التطور المنشود "[1]

" إن السياسات التعليمية تتحدد في ضوء مجموعة من المكونات والتي لا تكتمل بدونها وبناء عليه تشكل في مجملها السياسات التعليمية التي تتم داخل وسط مجتمعي محدد وتتشكل بناء على عناصره، وحتى يتم قياس نتائج السياسة التعليمية المحددة فلابد من تحقيق التوافق والتوازن بين جماعات الدولة وأصحاب المصالح والقوى الفعالة في هذه السياسة، وبناء عليه تحدد أهداف السياسة التنفيذية"[2] "إن السياسة التعليمية تعد جزء أساسي من السياسة العامة لأي دولة ، فهي تدل على مجموعة المبادئ التي ينهض التعليم بالاعتماد عليها، كما تحدد فلسفته وإطاره وأهدافه ونظمه، وتشكل السياسة التعليمية الأساس الذي يحقق للمجتمع التنمية وتحديث بنيته التحتية وذلك من خلال تنمية العقول وتربية الأفراد وتنمية مهاراتهم وزيادة كفاءاتهم، وتهذيب سلوكهم وممارساتهم"[3]

" أي سياسة عامة لا تنفذ بطريقة جيدة لا تعطي نتائج جيدة منذ البداية.وعليهم أيضا أن يكونوا على دراية بآليات تقييم السياسة العامة وذلك لمعرفة مدى اتفاق النتائج مع الأهداف المعلنة قبل بدء التنفيذ."[4]

ان السياسات الحكومية تستوجب ايلاء العملية التعليمية و تطويرها الاهمية القصوى كجزء لا يتجزء من استراتيجات البناء المجتمعي بل ان واحدة من اساسيات نجاح بناء النظام السياسي يكمن في ماعمدت الدول المتقدمة على تبنيه الا وهو الاستثمار في بناء الثروة البشرية حيث بناء الانسان هو اساس بناء المجتمعات الانسانية و لا تقل اهمية بناء المعلم عن بناء الطالب و القيادي فهو من سيكون حلقة الوصل الفاعلة في بناء الاجيال المستقبلية الاصلاح و الاستقرار السياسي هو السبيل الامثل للاصلاح في العملية التعليمية و قياداتها الادارية فقضاء سنغافورة على اشكال الفساد و اعتمادها التطبيق القانوني الصارم وبناء العملية التعليمية اثمر عن جعلها في مصاف الدول الكبرى قيادة و تعليما و استقرار.

---

[1] سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 رؤية تحليلية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت ,2019.

[2] محمد بن علي بن محمد السهلي, تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية "استراتيجية مقترح" رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الملك سعود. المبحث الاول : القيادات السياسية واثارها بين السلبي و الايجابي في العملية التعليمية, الممكلة العربية السعودية ,2019 , ص 60

[3] بن مشيه بن يحيى و نجاة يحياوي ,دور الشركاء الاجتماعيين في صنع السياسة التعليمية بالجزائر , مجلة العلوم الانسانية / الجزائر ط 1 , 2020. ص 592-577

[4] مصطفى رجب, من قواعد صنع السياسة التعليمية ,https://al-sharq.com/opinion/06/05 2015

"إن رمز الوطنية عميق ومتغلغل في وجدان وفكر الأفراد اليابانيين بالشكل الذي حققوا من خلاله جملة من الأهداف الرئيسية و التي منها : توحيد الامة وإزالة العصبيات العنصرية وتحقيق وحدة الامة بكافة طبقاتها وفئاتها وأجيالها تعميق الولاء والانتماء الشديد للوطن بالشكل الذي ينعكس إيجابيا على قدرة الفرد والمشروع على تحقيق الانجاز المتماسك . زيادة الانتماء إلى المجموع فالفردية تذوب في إطار الجماعة ويصبح العمل الجماعي هو المنطق القاعدي والأساسي لرفع الانتاج و الانتاجية. تدعيم ألامان المستقبلي وإزالة عنصر القلق والخوف من المستقبل و ذلك بتأكيد مبدأ العمل مدى الحياة . تحفز الابداع الفردي و التنفيذ الجماعي اي الفرد من اجل الجماعة و الجماعة من اجل الفرد و كل هذا يساعد على تحقيق مزيد من التعاون و المشاركة و الفعالية التي تضمن للمجتمع جميعا الانخراط في نظام متكامل و فعال. ان الغذاء الرئيسي في هذه الدولة هو الانتماء لقوميتها والانحياز الكامل لكل ما يتصل بالوطن، فهو ذخيرتها الرئيسية التي تنفق منها على تطورها."[1]

عمدت اليابان الى بناء الانسان في استراتيجية تنموية تطويرية لكافة مرافق الحياة وغذت عقول شعبها بخطوات اشاعة ثقة المواطن بالدولة و لذا سعى في اعمارها و تطويرها فاصلاح القيادات السياسية و الاقتصادية و التعليمية اثمر ثورة اخلاقية اصلاحية تعليمية لراسمالها البشري وفق مبادى الكفاءة و التحفيز الابداعي لدى الفرد بالتعاون وفق اسس العمل الجماعي وتفاقم ثقة الشعب و محبته و التزامه الوطني في بناء مجتمعه.

اولاُ: القيادات السياسية اثرها في العملية التعليمية

ان العلاقة الجدلية القائمة على مر العصور بين السلطة السياسية و العملية التعليمية بين التوجهات السلبية و الايجابية تتضح على مدى مساراتها التاريخية حيث خضعت الدول العربية للاستعمار و جاهدته لفترات عصيبة طويلة و كان احد الاسلحة الاستعمارية متمثلا في التدخل و توجيه العملية التعليمية بصيغة نحديثها الا انها واقعاً كانت الوسيلة الامثل لاحداث التغيير الايدلوجي وتشويه التاريخ و التوجهات الثقافية ذات النزعات و النهج الذي يسهل عمليات السيطرة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من خلال المناهج التلقينية و الحفظ دون النقاش او الابداع الفكري التطويري.

[1] محسن احمد الخضري , الادارة في دول النمور الاسيوية، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع 1999،ص 72:73 ص 18: 20

"تعريف القيادية السياسية كعملية Process بأنها"قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية – في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع"[1]

ان المعايير المعتمدة في تنشئة و تدريب صناع القرارات السياسية لاية دولة تتوقف بشكل كبير على ايديولوجية تلك الدولة وتوجهاتها السياسية و اهدافها المستقبلية و بضمنها توجيهات التخصيصات المالية وحجمها بما يتناسب ومتطلباتها التطويرية و ينعكس كل ذلك في ديناميكة تنظيم البيئة التعليمية بكافة مدخلاتها و مخرجاتها وتحديد استراتيجيات علمية عملية يتحقق من خلالها بناء وتنمية القدرات القيادية لتحقيق تطوير الكوادر البشرية و تأهيلها حيث انتقاء الاصلح في القيادات الادارية و خضوعهم لتدريب محلي و دولي تهيئتاً لاداء المهام القيادية المناطة بهم لتحقيق التنمية المجتمعية من خلالهم .

"ماهية القيادة السياسية " Thimmaiahبوصفها عملية معقدة يمارسها أشخاص في السلطة للتأثير على أتباعهم من النخبة السياسية والمجتمع بكل فئاته لتحقيق أهداف مجتمعية، ويرى أيضا ضرورة وجود القادة السياسيين لبدء أي عملية تغيير في المجتمع، والاسراع فيها، سواء كان التغيير على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، وقد يشمل أيضا ما قد يتخذ من قرارات في تعديلات الدستور، ففي كل هذه الاحوال يلعب القادة السياسيون دورا هاما من خلال تنفيذ هذه التغييرات وفق توجهاتهم ومعتقداتهم، ووفق القيم السائدة في المجتمع بشكل يقبله الجميع، على أن تكون تلك القرارات السياسية في التغيير مبنية على المعرفة الكاملة والحكمة المكتسبة من خلال التعلم والاستفادة من التجارب السابقة والخبرات السياسية"[2]

ان دولنا العربية شهدت العديد من الحروب و النزاعات المسلحة و الطائفية و الاهلية لعهود طويلة و التي لم تطل بأثارها المدمرة استقرار الاوضاع السياسية فحسب بل شملت كافة جوانب الحياة فضلا عن تسببها بالتدهور الاقتصادي و البطالة و الفقر بل طالت نتائجها التدميرية بالذات العملية التعليمية برمتها

[1] جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1985، ص 9-10.

[2] Power Thimmaiah, Politics and Social Change, Sage, New Delhi. (2008).p16

لتتجاوز بأثارها مراحل الحروب الانية و تتعدها لتغيير مسار اجيال المستقبل نتاجاً للتفكيك الممنهج للعملية التعليمية و تدمير البنى التحتية و تعرضها للسرقة و الحرق المتعمد و استبدال المناهج بطرق و مناهج ملوثة لعقول الاطفال و محولة اياهم الى مشروع ارهابي خاصة في ظل الوعود المالية السلطوية و الرفاهية الزائفة من قبل المليشيات المجرمة واطراف النزاع المسلح على اختلافها لتكون بمثابة الحافز لتفاقم التحاق جيل الشباب و الاطفال يهم حيث حل تجنيد الاطفال و ارساء قواعد لغة العنف و القتل و الكراهية محل لغة العلم و الابداع و التطوير كنتاج حتمي لتلك الازمات. ان ما تعرضت له الهيئات التعليمية من سياسات تدميرية سواءاً على مستوى اغتيالات او محاربة و غلق للمدارس و منع الوصول اليها او حتى انعدام استحصال الكوادر التعليمية على اجورهم و تحوير في المناهج التعليمية وفق صبغات طائفية تدميرية بل وعسكرة المدارس و تحويلها الى ثكنات عسكرية و الذي تسبب بخلق اجيال نافرة من العملية التعليمية حيث تجسد تلك الخطوات العلاقة الوثقى بين السياسة و التعليم واهميته. ان التوجه العسكري اثناء الحروب و النزاعات المسلحة نحو هدم العملية التعليمية بكافة جوانبها يظهر للشعوب مدى الاهمية الكبرى للتعليم و اثاره الاساسية في بناء الدوله لذا فان سعي القيادات السياسية و العلمية بالتعاون مع كافة الجهات المؤثرة مجتمعيا لاحياء العملية التعليمية و اعادة اعمارها و جذب الشباب للالتحاق مجدداُ بركب العملية التعليمية وفق تجهيزات وطرق تعليمية حديثة محفزة للتطوير و الابداع يعد من اهم الجوانب الايجابية الاساسية لبناء المجتمعات الساعية للبناء الاصلاحي التعليمي و الذي يعد اساس بناء المجتمع .

"أن الثقافة السياسية لأي مجتمع ليست ثابتة بالمطلق ولكنها تتعرض للتغير حتى لو كان طفيفا وبطيئا، ويتوقف حجم ومعدل التغير على مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي ومدى رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس افراد المجتمع، ولا يعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع تماثل عناصرها بالنسبة لسائر أفراده إذ هناك دائما هامش للاختلاف الثقافي تفرضه عوامل ديموغرافية متعددة كالدين ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادى والحالة التعليمية وغيرها"[1]

يقع على القيادات السياسية عبئاً كبيراً في اعادة الاعمار و النهوض بجودة مخرجات العملية التعليمية و كمدخل حيوي مثمر للاستثمارات في العملية التعليمية بالتعاون مع القطاع الخاص وخبرات المنظمات

[1] حسنين توفيق ابراهيم، العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع: العمل الخيري للجميع، (البحرين: جمعية التربية الاسلامية، 2-4 مارس 2010، ص 7-9.

الدولية و فتح قنوات الاستثمار الدولي المتوافق مع الاستقرار السياسي و نتاجه بتقليص التخصصات المالية الامنية و استبدالها في تعزيز رفع نسب الكفاءات اتطويرية في التنمية رأس مال البشري واعادة احياء العملية التعليمية كي يكون استقرارا سياسيا مبيناً وفق اسس علمية داعمة لاستمراره كونهم يصبون في بوتقة واحدة الا وهي الحفاظ على كينونة المجتمع و امنه استقراره و تطويره.

"ويرى المجمعي : بأن نجاح أو فشل النخبة السياسية في أداء مهامها أو دورها التنموي في مجتمع ما إنما يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من العوامل، يبرز من أهمها النضج السياسي لهذه النخبة و ادراكها لدورها في تحقيق التنمية من خلال توحيد الرؤى و التوجهات و تماسكها داخل المجتمع وهذا الدور يعتمد على قوة الدولة ذاتها و امكاناتها لتحقيق التنمية"[1]

ان العلاقة بين النظام السياسي و النظام التعليمي في اي مجتمع هي علاقة تبادلية نفعية بناءة النهج بمعنى ان اساس بناء الانسان علميا ثقافيا ايديولوجيا تكون من خلال العملية التعليمية المتاحة في مجتمعه بتظمينها الاهداف الاصلاحية التربوية والتأهيل السياسي والقيادي والانساني وصولا للنضج الذي يمكنه من القيام بالواجبات المنوطة به مستقبلا باعتماد تطوير و تنمية القدرات و الطاقات الابداعية الخلاقة لخلق افراد ذوي قدرات قيادية ابداعية وفق نضج سياسي انساني لبناء المجتمع.

"القيادة الادارية في المؤسسات التعليمية تتميز بأنها عملية مستمرة الفعالية وتأثيرها كبير في سير العملية التعليمية، فيرتبط نجاحها أو فشلها بنوع العلاقة التي تربط القائد بالمعلمين، وبالتالي لهذه العلاقة دور أكبر في إنجاح العملية التعليمية. وكلما ساد هذه العلاقات الاحترام المتبادل والتقدير كان مستوى الأداء أفضل. وتستمد القيادة الإدارية والتربوية في المؤسسات التعليمية أهميتها من قدرتها على استخدام كافة الوسائل المتاحة بحيث تتلاءم مع أهداف العملية التعليمية من أجل تحسين أداء العنصر البشري. وبذلك تختلف القيادة الإدارية عن القيادة بشكل عام في أن الاخيرة تستمد قوتها من السمات والصفات الشخصية التي يتمتع بها القائد، بينما القيادة الإدارية تعتمد على ما يتوفر لها من السمات والصفات الشخصية ومن هنا تحظى القيادة التربوية باهتمام كافة المجتمعات ، فهي تتعلق بالتأثير في الأفراد والجماعات وإنجاز الأعمال

[1] محمد شطب عيدان المجمعي ,.النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. العراق ع4، السنة الاولى . ص 222 –2525

المنوطة بالقيادة من قبل مؤسسات الدولة. إن ترشيح القيادات التربوية في المؤسسات التعليمية التي لاتتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف العملية التعليمية."[1]

ان الحرية السياسية النابعة من شيوع حرية الثقافة السياسية اصبحت ذات اثر فاعل فيما يتعلق بألاستقرار السياسي لاي دولة و في ظل الانتشار الشاسع لتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي و الاعلام حيث حرية التعبيرعن الرأي الذي شكل بمثابة القوى الضاغطة في مجال الحياة السياسية وفق مدخلات فكرية سياسية مختلفة متنوعه متعددة التوجهات و الايديولوجيات مدفوعه ام غير مدقوعة الثمن او وفق توجهات حديثة لاغراض الشهرة و الفراغ الفكري حيث يكون للبيئة التعليمية والجامعية على وجه الخصوص دورا هاما في البناء الفكري السياسي و العلمي التعليمي و التوعوي كونها متغيرات ثقافية ذات تأثيرات حيوية قائمة على السياسات الاصلاحية في مجال الامن و السلم المجتمعي التي لا يمكن تعزيزها دون الاستقرار السياسي و توفير بيئة تعليمية امنه متطورة قائمة على الاصلاح المجتمعي.

" إن السلطة السياسية حرصت دائما على السيطرة على النظام التعليمي وتوظيفه لتدعيم مواقعها وبث أيديولوجيتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وإن هناك ارتباطا قويا بين الأيديولوجيا التي يتبناها النظام السياسي القائم، ومضمون المقررات الدراسية التي يتلقاها الطلاب في المدرسة. ويتجلى ذلك بشكل خاص في مقررات الدراسات الاجتماعية، والفلسفة، والتربية الوطنية أو القومية. وهذه الأخيرة تم النظر إليها على أنها تربية «رسمية حكومية»، الهدف منها تبرير القرارات والسياسات الحكومية الداخلية والخارجية والدفاع عنها. كما أن تعديل المناهج كثيرا ما كان يأتي استجابة للتحولات السياسية والاقتصادية الحادثة في المجتمع."[2] ان قطاع التعليم يعد واحد من القطاعات الاساسية المؤثر و المتأثر بالمجتمع و الدولة على تنوعها كالعوامل السياسية و الاقتصادية و الظروف الاجتماعية و البيئية و الصحية لذا فأن مخرجات العملية التعليمية يجب ان تكون اساس بناء الكفاءات العلمية التي تبنى بها الشعوب و تتطور بها البلاد من خلال اصلاح العملية التعليمية المدعم بالاستقرار السياسي للبناء المستقبلي للدولة ككل وفق تخطيط يعتمد الاستعانة بالتجارب الاصلاحية الناجحة مع الاحتفاظ بخصوصية ايجابية لاسس مجتمعاتنا و قيمنا.

" ونحن في ذلك ننظر من خلال رؤية عالمية شاملة إنطلاقاً من عمق رسالة الإسلام ذات الدعوة العالمية وهي رؤية ذات زاويتين مقصودتين بالتحديد , النقد والبناء المنهجي الجديد القائم على مراعاة

[1] سعد بن محمد البقعي , القيادة في المؤسسات التعليمية ودورها في العملية التعليمية, 2022 https://units.imamu.edu.sa

[2] منى علي علام ,التعليم و السياسة : المدرسة اداة للتدجين , مصر , 2014 assafirarabi.com

المقتضيات الثقافية الموازنة بين الحاجات الروحية , والحاجات المادية دونما إفراط ولاتفريط يقول موللر في تأصيل الحاجة إلى هذه الرؤية : إن عالمنا لهذا التعقيد والتركيب يحتاج من اجل فهمه إلى رؤية عالمية مركبة فكما أنهم بحاجة إلى قيمنا الروحية , فإننا بحاجة إلى قيمهم العلمية , فعلينا في ذلك التفاعل المتوازن أن نكون يقظين واقعين , لأن التفاعل الناجح مع ثقافات الغرب يلزم أن يكون بعقل متفتح وتخطيط واقعي طموح , يتوخى تامين اكبر من الإيجابية , وتجنب اكبر قدر من السلبية "[1]

ان تخلص الدول العربية من وطأة الاستعمار لفترات طويلة وانتهاء الانظمة الاستعمارية حيث التحول الى الاليات السياسية الداعمة ايجابا للعملية التعليمية وفقا لاسس الاعلاء من شأن التعليم في تنشئة الاجيال القادمة بين قوانين الزامية التعليم الى مجانية التعليم و السعي لوضع المناهج بما يتناسب وتنمية مجتمعاتنا العربية و تطويرها الا ان استقلال الدول العربية لا يعني نجاتها من الاستعمار بصورة نهائية فاجتياح سياسيات العولمة الثقافية و التجارية و الاقتصادية للعالم باجمعه يعتبر ذا تأثيرات مشابهة للاثار الاستعمارية. ان الاستفادة من ايجابيات العولمة و السعي لتحويل سلبياتها الى ايجابيات لن يكون حاسما الا من خلال العملية التعليمية بتوظيف ماانتجته الثورة التكنولوجية لتطوير العملية التعليمية و كافة مرافق الدولة وفق تغيير جذريا ايجابيا للافضل .

"ولقد تغيّر مفهوم التعليم تغيراً جذرياً وشاملاً في هذه الحقبة الزمنية التي تظللها العولمة وتسيطر عليها آثار الثورة التكنولوجية والنفوذ الإلكتروني، فمع سيادة نظام العولمة أصبح هذا التعليم ضرورة للأمن القومي وما يرتبط به من الجودة الشاملة "[2]

ان استمرار التميز في اداء المؤسسات التعليمية يتطلب تطوير و تحسين اداء الثروة البشرية التي هي اساس تطور المجتمعات و من نتائج الاستقرار السياسي توفير كل ما من شئنه اسناد القيادات التعليمية في تحسين ادائها من ورش و دورات و دراسات خارج و داخل البلاد كي تكون قيادة مؤهلة كقوءة دائمة التطور و التطوير و السعي لعمل شراكات دولية كأساس لتدفق الاستثمارات الخارجية في تنمية و تطوير قطاعات المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و التعليمية اذ هي عملية تكاملية بين الاستقرار السياسي

[1] هارالد موللر , تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون,ترجمة إبراهيم أبو هشهش , بيروت طرابلس الغرب , دار الكتاب الجديد , دار أويا , 2004 ص 27 . – 86.

[2] –خالد محمد الزواوي،الجودة الشاملة في التعليم، مجموعة النيل العربية"، القاهرة، 2003 ص43 .

و الاقتصادي والنهوض بالعملية التعليمية حيث تدعم المخرجات التعليمية سوق العمل و ترفد السوق الانتاجي بما يعزز من النهوض المجتمعي لجوانب الحياة كافة .

" إذ تشكّل العلاقات بين القيادة والمحيط وسائر الأفراد والجماعات في المجتمع المدرسيّ أساسًا فكريًّا منهجيًّا لفهم ما يسمّى بقيادة التعليم"[1]

ان الظروف السياسية التي تمر بها الدول العربية هي الادعى الى اتخاذ العملية التعليمية كوسيلة لتعزيز الامن و السلم المجتمعي من خلال منهجة اشراك الرؤى السياسية المعززه لمفهوم امن وسيادة الوطن و تحت مظلة و حماية الدولة للاجيال التي تقع على مسؤوليتها بناء المستقبل من خلال القيادات السياسية الداعمة لتلك الرؤى وتنفيذها من قبل القيادات الادارية التعليمية للعمل على الحد من التطرف الفكري الطائفي و التوجهات الارهابية التي تعمل على زعزعة امن الدولة و استقرارها لذا فأن بناء الانسان ذا الرؤى السياسية السليمة و الشخصية القيادية المتزنة ورفدها بالقدرات الابداعية الابتكارية لردم الفراغ الفكري المربك للشباب كونه عامل جذب لهدم مستقبلهم و امنهم بالتوجهات العاملة على تفاقم النزاعات السياسية و الطائفية و المضعفة لوجود الدولة و استقرارها و الذي اصبح ضرورة اساسية حيث تفاقمت تلك التوجهات بعد ما سمي بالربيع العربي و المتسببة بتفاقم الولاءت البعيدة عن الدولة.ان عزل السياسة عن التعليم بصورة قاطعه يكون بمثابة الافراغ الفكري من كل ما من شئنه تنوير الجيل الناشئ بضرورة الانتماء و الاسناد للهوية الوطنية من خلال رفع الوعي السياسي و الامني لنبذ ما تسببت به الحروب الطائفية و الدينية المفككه لاستقرار و بناء سلام الوطن .

ثانياً : اهمية تعزيز المبادئ و القدرات القيادية في اصلاح مؤسسات التعليم العالي

"تعرف القيادة: بأنها القدرة التي يؤثر بها القائد على مرؤوسيه ليوجههم بطريقة يتسنى كسب طاعاتهم واحترامهم وولائهم، وخلق التعاون بينهم في سبيل تحقيق هدف بذاته "[2]

" كما تعرف القيادة على انها القدرة على جعل الافراد يقدمون أفضل ما لديهم لتحقيق الاهداف المنشودة عن رغبة أكيدة وبأفضل مستوى" [3]

---

[1] Eacott, S. The principalship, autonomy, and after. Journal of Educational Administration and (History, 47(4), 414-431(2018

[2] جودة عزت عبد الهادي"الاشراف التربوي مفاهيمه وأساليبه" الدارالعلميةالدولية للنشروالتوزيع عمان, 2002, ص 141

[3] السيد سالمة الخميسى " قراءات في الادارة المدرسية", دارالوفاء الدنيا للطباعة والنشر مصر 2002 ص 90.

"تُعرّف القيادة (بالإنجليزية Leadership): بالقدرة على تحفيز وإثارة اهتمام مجموعة من الأفراد، وإطلاق طاقاتهم نحو تحقيق الأهداف المنشودة بكلّ فعالية وحماس، كما يُمكن تعريف القيادة بأنّها القدرة التي يتميّز بها القائد عن غيره بتوجيههِ للآخرين بطريقةٍ يتسنّى بها كسب طاعاتهم واحترامهم وولائهم، وشحذ هممهم، وخلق التعاون بينهم في سبيل تحقيق هدف بذاته"[1]

" يُعرّف القائد الفعّال بأنّه شخص يمتلك القدرة على تحفيز وتوجيه الأفراد ويسعى لتدريبهم من أجل تحقيق الأهداف والتحرّك نحو رؤية مستقبلية مُلهِمة لأعضاء الفريق وجعلها واقعاً"[2]

تعد القيادة في حد ذاتها فكراً و تطبيقاً ذات أهمية كبرى في كافة ميادين الحياة كونها جوهر النجاح . ان اختيار القيادات السياسية و التعليمية وفقاً للخبرات العلمية والمرونة و الشفافية حيث الابتكار الابداعي و القدرة على تحويل التحديات الى مسارات جديدة في حلول اصلاحية بتوجهات ابتكارية خاصة في التمكن من ادارة الازمات هو مايعد المقياس الحقيقي لكفاءات القيادي الناجح.

"تتصل القيادة بالعديد من المجالات حول العالم، فمثلاً قد تكون إحدى المجالات هي قيادة المجتمع، والدين، والسياسة، والحَملات الانتخابية، وبالتالي يُمكن اعتبار القيادة بأنّها شكل من أشكال الفن الذي يجعل الأشخاص يقومون بفعل الأشياء التي يُريدها القائد لأنّهم يُريدون حقاً القيام بها، كما تتضمّن القيادة أحياناً اتخاذ قرارات صعبة وسليمة ولكن يُمكن تجاوز هذه الصعوبات من خلال خلق رؤية واضحة لتحقيق الأهداف" [3]ان تفاقم الازمات السياسية و الاقتصادية في دولنا العربية انعكس بشكل مباشر على فاعلية الخطوات الاصلاحية للعملية التعليمية حيث اوجد صعوبة تحقيق الجودة في مخرجات العملية التعليمية و الذي نتج عنه قلة الكفاءات و زيادة البطالة مما تطلب تحسين الاداء المؤسساتي من خلال تعزيز القدرات القيادية للعملية التعليمية في تعاون تنفيذي وفق صيغ تعاونية بين الجوانب الحكومية و القطاع الخاص فضلا عن الهيئات القيادية. لا تزال قدرات المؤسسات التعليمية العربية في الغالب محدودة الكفاءات كبنى تحتية و مناهج تخصصية االكترونية و حتى القدرات التدريسيه التطويرية و بما يتناسب و التطورات التكنولوجية الدولية التي تجتاح العالم . ان العمل على تهميش اهمية المدرس في تطوير العملية التعليمية بتحجيم دوره كمنفذ يعتمد التراكم التلقيني للمعلومات التي توثق في اجابات اسئلة امتحانية

[1] WARD SUSAN,What Is Leadership?2020www.thebalancesmb.com

[2] Jacob Morgan , What is leadership, and who is a leader? www.chieflearningofficer.com, 2021

[3] Pratt, Mary K. leadership"What Is Leadership?, www.mindtools.com, 2021

تنتهي قيمتها عند تلك الحدود دون تفعيل دوره كشريك ابداعي تطويري اساسي في العملية التعليمية يعد نقص في احد اعمدة البناء و التطوير في العملية التعليمية و تطويرها.مما يستوجب التطوير لا على مستوى الدورات المحلية الدورية فحسب بل الابتعاث لدول التجارب الناجحة في تطوير العملية التعليمية للاستفادة القصوى و التطبيق من خلال توفير البيئات المناسب لذلك خاصة الالكترونية منها و التي تكون عامل جذب للطلبة للتطبيق و الابتكار في عمل جماعي نتاجه تنشيط الفكر المعرفي الابداعي لدى الطلبة حيث يكون التوجه الاصلاحي الفاعل في البناء التنموي لافراد المجتمع. "وقد دفعت الضغوط الداخلية والخارجية الناتجة عن العولمة إلى تعزيز بناء الثقافات الوطنية القائمة على إطار بناء الكوادر الوطنية وتوطين الحداثة واستنباتها في الثقافة والبيئة العربيتين. بمعنى الانفتاح الثقافي من خلال رؤية وأهداف ومضمون وطني مرتبطا بمشروع مجتمعي واضح وواع للتنمية أو للتحديث، وتشجيع المثقفين والكوادر الثقافية والعلمية العربية، واستعادة المبادرة من قبل المجتمعات، وبلورة أجندة عربية قطرية وإقليمية معا لمواكبة العولمة تأخذ بعين الاعتبار العمل على تغيير البيئة الجيوسياسية القائمة وإعادة بناء الدولة وتعريف دورها ووظيفتها الاجتماعية. وتأييد مبدأ المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني بدل المعارضة بينهما."[1]

ان الحجر الاساس في العملية الاصلاحية لاي مجتمع يكون من خلال اصلاح التعليم الذي يعد اساسا لتقدم و ازدهار الدول و تفعيل الدور الحيوي للفئات القيادية في العملية التعليمية و الذي يجب ان يتوافق مع تفعيل دور الطلاب و تدريبهم لبناء قدراتهم العلمية العملية و التطوير الفاعل وفق خطوات تنظيمة لمستقبل اجيال افضل .

ثالثاً_ القيادات الادارية في مؤسسات التعليم بين مواجهة التحديات و استشراف الرؤى المستقبلية

ان التدفق العلمي و المعرفي الذي شهده العالم خلال العقديين الماضيين اثر و اثرى العملية التعليمية و ادى الى ارتفاع التنافس و التسابق الاقتصادي التقني التكنولوجي. نتيجة التحولات العالمية التي اجتاحت العالم بأجمعه و بضمنها عالمنا العربي فان استقراء واقعنا المعاصر يستوجب بصورة رئيسية التوجه نحو اصلاح و تحسين و تطوير كفاءة العملية التعليمية و مخرجاتها المستقبلية وتعد واحدة من اهم مخرجات

[1] مريم سلطان أحمد, الأبعاد الداخلية لأمن الخليج العربي مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة 2011، ص219-221

العملية التعليمية اعداد و تطوير القيادات السياسية و التعليمية و الادارية كونها مرتكز التقدم و الارتقاء بالمستوى التعليمي و العلمي و التربوي في المؤسسات التعليمية على اختلاف اشكالها. ان حجم التغييرات التي اوجدتها العولمة كتيار جارف احدث تحولات كبيرة اقتصادية و ثقافية و سياسية و نتج عنها تحديات و صعوبات في مواجهه الاصلاح في العملية التعليمية و استوجبت تلك الازمات التعليمية الخطوات القيادية البناءة السياسية و الادارية و التعليمية الاصلاحية بخلق بوتقة متكاملة اساسها بناء شخصية انسان ابداعي تطويري من خلال تغيير المناهج و تحديث طرق تنفيذها و تطوير الكوادر التعليمية المسؤولة عن تنفيذ تلك التوجهات بصيغ الابداع و التطوير و نبذ كلاسيكية التعليم وفق خطة وطنية شامله تعتمد في تطويرها السياسات التعليمية التقويمية السنوية التي تستوجب التحديث في دولنا العربية و توسع المعرفي انترنت الاشياء و الذكاء الاصطناعي الى اعتماد الاقتصاد الاخضر الذي يسهم بصورة فاعله في الحد من نسب البطاله بتشغيل ايدي عامل كثيرة و رفع نسب الاعتماد على الطاقات المتجددة .

"ضرورة الضغط على الدول المتقدمة لتنفيذ التزاماتها وتمويل جميع المشروعات الخاصة بتقليل البصمة الكربونية والتغيرات المناخية تحديث البنية التكنولوجية خصوصا في الري وترشيد الاستخدام للموارد الطبيعية باستخدام الزراعة الذكية لتوفير استهلاك المياه والاسمدة والمبيدات، ضرورة مشاركة القطاع الخاص وزيادة دوره في مجالات الاستثمار في تقدير التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر، ضرورة الحرص على زيادة وتطوير التعليم من اجل الاستدامة وتطوير المناهج الدراسية و زيادتها لتعزيز مفهوم الاستدامة لكافة التخصصات توجيه الأبحاث العلمية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وحل المشكلات التي تواجهها"[1]

ان الانفتاح المعرفي الالكتروني الهائل الذي اجتاح العالم لايستوجب توفير البنى التحتية الالكترونية و تحديثها الدائم فقط بل اوجد مخاطر و حلول في الان ذاته فبين ضرورة الانخراط في المواطنة الرقمية حيث جعل التكنولوجيا و ادواتها بمثابة السلاح الامن الذي يتسلح فيه الطلبة بالعلم و المعرفة و دراية بالكيفية التي تمكنه من الابداع و الابتكار و الوقاية في الان ذاته من الاثار السلبية للواقع الالكتروني بانشاء جيل ذا وعي تقني وفق اسس علمية موضوعية تطويرية .ان الاصلاحات التكاملية من خلال استحداث البنية التكنولوجية في كافة المجالات و العمل في الان ذاته على تمليك الطلبة في جميع التخصصات من ادواته لا على مستوى المجال الذكاء الاصطناعي كضرورة فيما يتعلق بانترنت الاشياء

[1] احمد سلامة, الجامعة وبناء الإنسان نحو الجمهورية الجديدة, توصيات المؤتمر العلمي العاشر لجامعة عين شمس ,مصر, 2022. https://sada-misr.com/

و الصفوف و المختبرتات الالكترونية و الروبوتات و مايؤازها من المقتضيات الامنية المتمثل في اتقان الامن السيبراني حفاظ على خصوصية المعلومات و الافراد و لا تتوقف العملية الاصلاحية عند الحدود الصناعية بل تتجاوزها لتطور كافة مجالات الحياة بما تواجهها من تحديات كالتصحر و شحة الموارد المائية و الحلول الاصلاحية المتاحة وفق سياسات التعافي و الاقتصاد الاخضر واستخدامات الزراعه الذكية حيث استبدال صرفيات الاستيراد بلانتاج الزراعي المحلي و رفد المزارعين باحتياجاتهم و تنفيذ السياسات المشجعه و الساندة لاحياء الانتاج المحلي و استحداث طرق الزراعة الذكية الموفرة لاستهلاك المياه و الاسمدة و كلتلك التوجهات تستوجب توجيه توعوي تنفيذي من قبل القيادات السياسية و الاقتصادية و المدعمة بتطوير المعاهد التقنية الفنية و الزراعية تعزيزاً لاستدامة البناء الانساني المستدام بالخطى التطويرية الالكترونية الاصلاحية .

" تساهم السياسات التي تتيح التعليم لكل فئات المجتمع، بتحقيق التنمية التي تشمل فئات المجتمع وكافة شؤون الحياة، كما أنّ تقدّم العلوم وتزايد عدد المتخصصين فيها يبشّر بابتكارات خلّاقة وحلول إبداعية تنقذ العالم من مشاكله البيئية؛ كمشكلة الاحتباس الحراري، كل ذلك يبدأ من التعليم الذي يؤسس لتنمية شاملة ومستدامة"[1]ان طبيعة التحديات الالكترونية المستقبلية التي تواجه الاصلاحات التعليمية تستوجب سبل عديدة لمواجهتها واهمها حجم التخصيصات المالية الملزمة لتنفيذ كم الاصلاحات في كافة مجالات الدولة و التي ستثمر نتائجها المستقبلية في تحقيق الانتعاش و الاصلاح الاقتصادي و التعليمي فضلا عن التدريبات الفاعلة للابدع و الاتقان في تنفيذ تلك الاصلاحات وفق الاستحداثات الالكترونية التي يتم توظيفها وفق اسس التنمية المستدامة لضمان مستقبل امن اقتصاديا و اجتماعيا للاجيال المستقبلية و التي تعتبر بمثابة الاساس لامن الانسان ومستقبله .

" كانت الشهادة الأكاديميّة فيما سبق تعني الحصول على وظيفة في مؤسسة ما، لكن أهميتها تزايدت اليوم وأصبحت الشرط الأساسي لبدء مستقبل مهني مُبّشر، وقد تستغرب حين تعلم أنّ أغلب وحدات الموارد البشريّة في سوق العمل لا يحفلون للشهادات اليوم، وذلك لأن سوق العمل يفرض على العاملين واقعًا جديدًا بناءً على حاجته، فمثلًا لم يعد تخصص (علوم الكمبيوتر) يلقى الطلب الذي كان عليه قبل عشر سنوات، بل إن الشهادة نفسها لم تعد مهمة بالمقارنة مع مهارات أخرى، وهو ما أدى لظهور مفهوم ديد للتعلم

[1] En.unesco.org Education for Sustainable Development, Retrieved 201

الحقيقي يتعلق بالمقدرة على الإبداع والفهم والتكيف لا تحصيل العلامات، ومن أكثر المهارات الفردية المطلوبة اليوم التحلي بأخلاقيات العمل والذكاء العاطفي والتفكير النقدي وغيره"[1]

ان نقص دافعية المعلم للعطاء الافضل في ظل انعدام الصيغ التحفيزية و التطويرية لضعف المحتوى المعرفي و البيئي يؤدي الى نقص في دافعية الطلبة التعليمية وضعف في المرونة و القدرات الابداعية القيادية المكتسبة.

" المشكلات المتعلقة في كيفية الحفاظ على الهوية الوطنية أمام التدفق الهائل للمعلومات، وأفكار، والبرامج التي تعبر عن ثقافات وقيم أخرى، وتهيئة أفراد المجتمع بأسس ثقافية متينة تساعد على الانفتاح الواعي على الثقافات الأخرى، وبما يقلل من التأثيرات السلبية والاستفادة من تجارب الغير في التطورات الحديثة في مجالات البحث العلمي، ونظم الإدارة الجامعة الحديثة وبما يقوي ويعزز القدرة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي."[2]

بات الواقع الالكتروني بديلا ذكيا للتدريب و التطويروانشاء رأسمال بشري ذا قدرات ابداعية جديدة يتمتع بالمهارات و القدرات المطلوبة في سوق العمل حيث تبرز هنا اهمية العمل على اتاحت البرامج التعليمية و التدريبية وفق بنى تحتية الكترونية متينة و متاحة للجميع لرفد شباب المستقبل بما يطور قدراتهم الابداعية والانتاجية و الاصلاحية للمجتمع رغم صعوبة الحد من اشكالية الحفاظ على خصوصية الهوية بظل الكم الهائل من التطورات ذات القدرات المؤثرة الجاذبة.

"أن مفهوم إعادة إعمار المناطق المدمرة لا يتوقف على الشق الاقتصادي وحده كإعادة تأهيل قطاعات الإنتاج من زراعة وصناعة وخدمات، ولا يعني فقط إعادة بناء شبكات الطرق والجسور والأنفاق التي لحقها دمار واسع وشبكات المياه والكهرباء وغيرها، بل يُعنى بالإنسان؛ المتضرر الأكبر من هذا النزاع، الجريح وعائلة القتيل، اللاجئ والنازح والمعتقل، بالإضافة إلى عملية المصالحة وضمان الاستقرار وعدم تدهور الأوضاع من جديد، وقيادة مرحلة جديدة تؤسس لما بعد الصراع.ويعد ترسيخ الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي عبر ضمان عدم تدحرج الأمور إلى السابق، من أهم الأمور التي يجب العناية بها في العملية وإيلاء المؤسسات التعليمية أهمية قصوى في إعادة الإعمار من مدارس ومعاهد وجامعات وسواها. وتأسيس

---

[1] Danilel Archlla , Five ways the education system should improve actonmiami 2021.

[2] محمد بن محمد مطهر: التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤية المستقبلية، المركز الوطني للمعلومات، إبريل 2005، اليمن، ص 3-4.

برنامج صحي عاجل لعلاج الحرجي المتضررين، والاهتمام بهم، فضلا عن التركيز على تجهيز المشافي والمراكز الصحية وإعادة تأهيلها من جديد لتتحمل عبء المرحلة الجديدة."[1]

ان ماخلفته النزاعات المسلحة و الحروب على مدى سنوات طويلة على مجتمعاتنا يعد من ابرز التحديات المستقبلية التي تواجه القيادات السياسية و التعليمية التربوية في المجال الأمني والحروب الإلكترونية بين الافتقار الى ثقافة الامن المعلوماتي السيبراني و اهميته في الحفاظ على امن الدولة و استقرارها الى الاستخدام السيئ للفضاءات الالكترونية بين الناشئة ففي ظل انعدام الرقابة التوجيهية و قلة التكلفة للتزود بالخدمات الانترنت يكون شباب المستقبل تحت طائلة مخاطر الارهاب الفكري و التنفيذي و حيث غرس الافكار السامة مماثل لغرس الاشجار النافعة من حيث العمق و صعوبة القلع مع فارق الاثر الكارثي المدمر. ان الجهات التعليمية هي الجهات الاساسية الحيوية المؤثرة و الفاعلة من قبل الجهات الحكومية مما يقتضي بوجود توجيهات فاعلة توعوية لحماية الاجيال المستقبلية بالشكل الصحيح حيث الغرس الفكري العلمي التعليمي الامني السليم وفق مناهج تعليمية متقنه لتفادي الاحتياجات الضرورية الامنية المستقبلية ذات التكلفة المالية و البشرية الباهضة وفق توجهات اصلاحية من قبل القيادات السياسية و التعاون مع القيادات التعليمية. "التحديات التي يفرضها الانفجار المعرفي على التعليم والتعلم هي : سيادة العلم بحيث أصبح يحكم من خلاله على مدى تقدم الأمم والشعوب. تطوير التعليم والمناهج من خلال الأبحاث التي عملت في هذا الميدان، ومن العلوم والمعارف التي استحدثت في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية.التفكير العلمي سيصبح أسلوبا للحياة والتعامل لتيسير الأمور الخاصة والعامة وستصبح المعلومات والمعرفة أساس الغنى والقوة والتقدم على المستوى الفردي والدولي.سوف تتأثر النظم التعليمية والتربوية بآثار ثروة المعلومات والعلم فمن حيث أسلوب التدريس سيكون على التربية أن تتجه إلى تعليم الطلبة أنماط التفكير وأساليب الوصول إلى المعرفة والتعامل معها بدلا من حفظها وتذكرها، ومن حيث المنهج الدراسي ستمكن الوسائل المعلمين من إنتاج المنهج الدراسي الجماعي وفقا للمواصفات الفردية داخل مجموعات طلبتهم."[2]

[1] نبيل علي: ثورة المعلومات الجوانب التقنية (التكنولوجيا)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (العرب والعولمة) في الفترة من 17– 20 ديسمبر 1997م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 107.

[2] فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي: الدراسات المستقبلية منظور تربوي، دار المسيرة، عمان، الاردن، 1424هـ، ص102.

ان المؤسسات التعليمية تعد حلقة الوصل المسؤولة بصفة رسمية بين الافراد و الدولة لتنشئة جيل واعي مثقف سياسيا محب لوطنه متحدي الصعاب لبناءه و تطويره وفق دور حيوي فاعل يستوجب اتخاذ العديد من الخطوات القيادية التوجيه لرفدها بما يمكنها من اداء دورها بين تخصيصات مالية داعمة للكوادر التعليمية و ادائها العلمي البحثي التطويري و تحديث للمنشأت التعليمية لتمكينها من ذلك و السعي للحد من الامية العلمية و التقنية و الوظيفية من خلال نشر فكر و ثقافة التغيير و بناء السلام.

" إنتاج أفضل ما كتبه المدرسون والمؤلفون من مواد تعليمية تمكن التلاميذ من التعامل معها تفاعليا.اتساع مفهوم الأمية العلمية– الأمية التقنية– الأمية الوظيفية."[1]

جعل التعليم يتمتع بفضاءات من حرية التعبير الى الابداع كي يكون مبدأ التنافسية الحرة الابداعية دائماً للافضل لا على المستوى التعليمي فحسب بل على المستوى السياسي ايضاً.فأصلاح التعليم هو وسيلة اصلاح كافة الميادين الاخرى. لقد اصبح من الضروري العمل على تأهيل الكادر التعليمي التخصصي لاعادة هؤلاء الاطفال و اليافعين من متضرري الحروب و نتاجها الى حياتهم الطبيعية وفق تدريبات تربوية تعليمية متخصصة بما يؤهلهم للغرس الحسن وفق مبادى السلام و المواطنه و نبذ الارهاب.

"ويعتبر امتلاك القيادات الجامعية للمهارات القيادية أمر ضروري ؛ لأن ذلك سيساعدها ويدفعها إلى الانطلاق نحو المشاركة القوية والفاعلة في إحداث التنمية الشاملة في المجتمع، ويتطلب ذلك إنشاء مركزا خاصا لتدريب القيادات الأكاديمية ؛ لذلك تبقى التنمية المهنية وبرامجه ا ضرورة للقيادات الأكاديمية حيث تمثل اهم المداخل التي تساهم في تغيير وتعديل مستويات الجودة في العمل الجامعي ككل ."[2]

ان العلاقة بين النظام السياسي و النظام التعليمي في اي مجتمع هي علاقة تبادلية النهج بمعنى ان اساس بناء الانسان علميا ثقافيا ابداعيا تكون من خلال العملية التعليمية المتاحة في مجتمعه حيث التأهيل المعرفي والقيادي والانساني وصولا للنضج الذي يمكنه من القيام بالواجبات المنوطة به مستقبلا كسياسي و قيادي و اداري باعتماد تطوير و تنمية القدرات و الطاقات الابداعية الخلاقة القيادية للتغيير ولبناء الافضل. ولا تقتصر تلك الجهود لفئات معينة بل يتعداه في البناء المجتمعي المتكامل بالعمل على رفد

[1] جميل عودة ابراهيم , إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات,(annabaa.org) ,2018

[2] سلامة عبدالعظيم حسين " التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية بجامعة بنها" دراسة مقدمة في المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر بعنوان الجامعات العربية في القرن،٢١ مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس، مصر2006 , ص 88.

الطلبة بكل ما من شئنه بناء الشخصية المتكاملة الابداعية وفق مبادئ التعايش السلمي و احترام و تقبل الاخر لخلق افراد ذوي قدرات قيادية ابداعية تسعى لبناء المجتمع.

"تزداد أهمية دور القيادات الجامعية اليوم وفي المستقبل المنظور، من خلال ما يمكن أن تقوم به من استجابة واعية مستنيرة لحاجات مجتمعاتها، والتكيف مع قوى السوق العالمي و احتياجاته المتغيرة ، وفي الوقت ذاته المحافظة على القيم الاكاديمية وتوطينها في عمق الممارسة الجامعية على اختلاف جوانبها وعلاقاتها "[1]

الخاتمة

ان طبيعة المتغيرات العالمية السياسية و الاقتصادية و المعرفية و المعلوماتية الرقمية و الثورة التكنولوجية و الثقافات المجتمعية وفق التوجهات العولمية قد اثرت وتأثرت في البناء المجتمعي والقيادي الذي يعد جزء منه و خلقت تلك التعددية جدليات ايدلوجية عالمية علمية تضاءلت بموجبها الخصوصية المحلية و تبلورت اثارها في استحداث العديد من التوجهات و المفاهيم التي طغت على كينونة مجتمعاتنا وغيرت من البيئة التعليمية و طبيعة توجهات قياداتها وفق تحديات الزامية لم تتوقف حدود اثارها عند توجهات الاقتصاد المعرفي و التنافسية المعلوماتية الرقمية فحسب بل تجاوزت اثارها لتشمل تلك التغييرات طبيعة توجهات القيادات السياسية والمعايير المعتمدة بين اعتماد اسس الديمقراطية و المواطنة والتعددية الحزبية الى اجتياح موجات الحروب السيبرانية التي رافقت تطورات الثورة التكنولوجية و اوجدت اطراف نزاع جديدة حيث عسكرة الفضاءات الالكترونية و نزاعاتها التي لا تستوجب الخبرات الحربية بقدر ما تحتاج الى خبراء الامن المعلوماتي و شركاتها الالكترونية التقنية الدولية و التي استوجبت الاستثمار التكاملي في بناء الثروه البشرية لا على مستوى القيادات على تنوع تخصصها فحسب بل على مستوى العمل على بناء الاجيال المستقبلية وفق اسس تحويل العملية التعليمية الى بيئة الكترونية عربية تمتاز بالابتكار و الابداع لا محدودية الاستخدام و الاستهلاك حيث التوجهات القيادية الادارية التعليمية المؤهلة بمزيج التطوير

[1] أحمداشرف و محمد الفقيه, القيادة الاستراتيجية برؤساء الاقسام الاكاديمية: دراسة ميدانية بجامعة نجران, مجلة كلية التربية جامعة الازهر، مصر, 2011م، ص553.

الايديولوجيا الديمقراطية فضلا عن التطوير المعرفي الرقمي الالكتروني لتحقيق و بناء الامن و السلم المجتمعي. لذلك توصلت الدراسة الى ابرز النتائج الأتية:

1. ان ضعف امكانات القيادات تظهر بصورة جلية في العجز عن اتخاذ القرارات الحاسمة و التنفيذ في ادارة المخاطر و الازمات سياسية او اقتصادية او اجتماعية .

2. ان نقص القيادات المدربة ذات الخبرات التراكمية الابداعية التطويرية المتعددة يؤدي الى ضعف في وضع التخطيط المناسب تجانسا مع المعطيات و بالتالي ضعف في تطبيق السياسات التنفيذية .

3. الافتقار الى التطوير القيادي و الاداري الابتكاري الابداعي وتحجيم ادوار الخبرات و الكفاءات المؤدي الى تراجع السياسات الاصلاحية التطويرية لمجتمعاتنا

4. ان السياسات التعليمية تفتقد لمرونة وجدية و دقة التنفيذ النابعة من سرعة اتخاذ القرارات من قبل القيادات الادارية و الافتقار للاجراءات الكفيلة بتقديم تلك المبادرات واقعاً.

5. ان مخرجات العملية التعليمية لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل لضئالة التدريبات و الخبرات العملية المكتسبة و التي تعتبر من مسببات تفاقم نسب البطالة و استشرائها.

6. اللجوء الى العمالة الاجنبية باهضة التكاليف لامتلاكها الخبرات و جديتها في الاداء و المرهقة للاقتصاد الوطني و تتسبب بتراجع الاداء للطاقات الشبابية المحلية .

7. افتقار البيئة التعليمية الى التخصيصات المالية الداعمة للتحول الرقمي و احتياجاته لجعل العملية التعليمية وسيلة جذب و ابداع .

8. محدودية البرامج والمنصات الالكترونية المجانية الشاملة لجميع المناهج التعليمية والدورات التطويرية و التي تعتبر عامل حيوي لرفد الطاقات الشبابية بمستلزمات الابداع و التطوير المجتمعي .

9. ان ضالة الاستثمار في تنمية رأس مال البشري من قبل القيادات التعليمية و الادارية و السياسية يعد من العوامل المعيقة لاي اصلاح مجتمعي و المتجسد بظاهرتي التهرب من التعليم و ارتفاع شديد بنسب الامية و الجهل مقابل تفاقم في الادمان الالكتروني الترفيهي الاستهلاكي .

10. قلة اهتمام القيادات التعليمية في اسناد تطوير العملية التعليمية وفق استراتيجيات اصلاحية تصل بها الى مصاف الدول المتقدمة والمتمثل بضعف جاهزية البيئة التعليمية في مختلف المراحل التعليمية باسس التقنيات الالكترونية المشجعه على الابتكار و الابداع .

11. ان القيادات السياسية و التعليمية و الادارية في غالبية دولنا العربية تتسم بالتوجهات التقليدية في الاداء و خاصة فيما يتعلق بالافتقار الى تنوع الخبرات و اعتماد التخصص الاحادي الذي لا يدع مجالا للتطور الابداعي و لم يعد مجديا في الاداء اللقيادي السليم في خضم عالمنا الحديث و تطوره.

12. ان القيادات السياسية تفتقر الى اعتماد تطوير اعادة تاهيل اطفال الحروب و النزاعات المسلحة و دمجها مع المجتمع الذي اصبح ضرورة لايقاف تلك القنابل الموقوته المدمرة لذاتها و لمجتمعها.

13. ان ما يعرف بضابية الاهداف اي عدم وضوحها و المؤدية الى انحسار القدرات التنفيذية على المواجهة و الحد من تلك التحديات.

التوصيات

1. ان من اسس التوجهات الاصلاحية انشاء هيئات تخصصية قيادية في كافة نواحي الدولة راصدة محللة و محددة لطبيعة التحديات و مستلزمات الحلول الموجبة لتحقيق التغييرات الاصلاحية .

2. العمل على انشاء قنوات و منصات تربوية ثقافية تعليمية عربية بصيغ الكترونية جاذبة متطورة ينظمها متخصصون تربويون تربط مابين ايضاح المواد التعليمية التوعية الفكرية لتعزيز الانتماء الوطني.

3. ان الحروب الالكترونية المؤثرة في عالمنا الحالي و المستقبلي تستوجب بناء منظومة حماية متينة لامن المعلومات بعد التحول الى الحوكمة الالكترونية و اعتماد التنظيم الالكتروني لمؤسسات الدولة باكملها.

4. ضرورة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي و الاعلام في العمل على تنوير الادوار الحيوية الفاعله للعملية التعليمية في بناء الاصلاح المجتمعي و تطوير شباب المستقبل و تشجيعهم لاكمال تعليمهم.

5. ضرورة توفير دورات تطويرية الكترونية دولية بصورة دورية مجانية للقيادات التعليمية و الادارية لتنويرهم بواقع التحديات الالكترونية و مخاطرها.

6. العمل على تطوير المناهج التعليمية والبيئات التقنية و البرامج و ابتعاث الخريجين المميزين في لتطوير الراسمال البشري الفاعل لتطبيق الخبرات المكتسبة و خلق جيل منتج مطور لبلده.

7. ان تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على مجتمعاتنا العربية من ادمان برامج ترفيهية الى العاب الى افلام اباحية مدمرة لعقول الشباب وفق الغزو اللاثقافي الالكتروني الممنهج و المدفوع الثمن غالبا ونتاجاته المتمثلة في الابتعاد عن التعليم وعن اخلاقياتنا العربية الاصيلة مما يستوجب ايجاد رقابة نوعية تخصصية تحجب و تحد منها .

8. استحداث لجنة دائمة من قيادات استشارية تخصصية من ذوي الخبرات السياسية التعليمية العلمية الادارية تعمل على التقييم الدائم السنوي للسياسات و المبادرات التعليمية وفق اليات موثقة منظمة للكيفية التي يتم بها التقييم لضمان التطوير الدائم للسياسات التعليمية كونها الاساس في بناء و اصلاح العملية التعليمية.

9. محاربة التهرب من التعليم وفق سياسات تنظيمية تجمع مابين القانونية منها بفرض الزامية ومجانية التعليم و المحاسبة التنفيذية و بين جعل البيئة التعليمية بيئة جاذبة وفق احدث التقنيات الالكترونية والتي تعمل على بناء الفرد الابداعي و القيادي المميز.

10. ضرورة تحديد التوصيف المناسب للقيادات ومهامها و صلاحياتها وفق هيكلية تنظيمية يكون اساسها توزيع المسؤوليات و معايير اختيار القيادات .

11. تحقيق الشراكة وإقامة بروتوكولات التعاون والبرامج الدراسية المشتركة الدولية ذات التجارب الفاعلة في تطوير العملية التعليمية و قياداتها .

12. تشجيع الاكاديميين الجامعيين لطرح مزيد من الدراسات الميدانية الفاعلة من خلال تفعيل الزيارات و الابحاث و الدورات التدريبية التطويرية مع كبرى جامعات العالم.

13. ان وضع الخطط الاستراتيجية الاصلاحية المستقبلية يستوجب العمل على ارساء قواعد الامن المعلوماتي المطروح في منهاج دراسي تطويري منذ مراحل الدراسية الاولية في توجيهات قيادية فاعلة وفق ماتقتضيه المواطنة الرقمية

14. ان السعي لتحليل الاشكالات و التحديات و تحديد كنهها من خلال الاحصاءات و الدراسات و تحديد الاحتياجات كاساس في ايجاد الحلول الاصلاحية وهي من اهم المهام التي تناط بالفئات القيادية المسؤولة عن رسم الاستراتيجيات و متابعة التنفيذ بالتعاون مع الجهات الادارية المؤهلة لذلك

15. العمل على رفع القدرات القيادية للكوادر النسوية من خلال تصميم برامج تخصصية بما يناسب و تطوير احتياجاتنا المجتمعية وفق تدريبات دورية لابداع المهارات القيادية للمرأة العربية.

16. إنشاء مراكز تخصصية لتدريب وتنمية قدرات القيادات السياسية و التعليمية و الادارية وفق سياسة ورؤية واضحة للتدريب و الابتكار و الابداع وفق طروحات تجمع مابين التعليم و السياسة حفاظ على الهوية الوطنية و بناء السلم و الامن المجتمعي .

17. ضرورة وضع معايير و مؤشرات تقييمية وتحليله من قبل نظام رقابي متكامل وفق لجان تخصصية في التطوير والسياسات للعمل على اعداد تقرير التقييم المؤسسي للأداء الحكومي بما يتم متابعته و رصده من الانجازات و الصعوبات و احتياجات سوق العمل بصورة دورية سنوية لتحديد الفجوة الأدائية و معالجاتها

18. ان التطور الايديولوجي وفقاً لمتطلبات العصر االتكنولوجي الابداعي و المعرفي لا يعني الغاء تميزنا و خصوصيتنا بل يستوجب العمل على احداث الابتكارات المتميزة ببصمتنا العربية العريقة لضمان استدامة تميزنا و اصالتنا.